

الإرهاب تهمة أردوغان الجاهزة لتعقب معارضيه الأكراد

تصريحات سابقة إن أكراد تركيا أجبروا على الهجرة إلى المناطق الحضرية من مناطقهم بسبب الضغط عليهم وعلى محافظاتهم.

وأضافت "لكن شعبنا حارب هنا أيضا. اليوم، تركيا هي من كردستان الكبرى. الأهميات هن من يقمن بهذا. يقول سليمان صويلو (وزير الداخلية) إنه يجب الخوف من النساء، فهو على حق. فليخافوا من النساء الكرديات كثيرًا، لأننا سنواصل كفاحنا حتى النهاية. هؤلاء الناس لا يريدون أكثر من المطالبة بحقهم. وينطبق الشيء نفسه على نضال النساء".



ليلي غوفن

هناك أفضلية منهجية من قبل حزب العدالة والتنمية بحق الأكراد

وتابعت "أولئك الذين يناضلون ضد سياسات حزب العدالة والتنمية سيدفعون الثمن. لكن نضال النساء لن ينتهي أبداً. الأهميات ثورة أفا جميع النساء. نضال المرأة هناك ثورة بالغة الأهمية. إنهن نساء يكافحن مع المنظور الذي طرحه أوجلان. انتصرت الثورة في روج أفا بتضحيات النساء. كانت لدينا مشاكل لأننا أكراد ولأننا نساء. جوهر الاثنين هو في الواقع نفس مصدر المسألة الكردية. كلاهما يريد التدمير والغرق".

وأكدت غوفين أن "هناك أفضلية منهجية من قبل حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية تصارع بحق الأكراد". مضيفة "المشكلة الكردية لم تبدأ من هؤلاء. إنها مشكلة بدأت مع تأسيس الجمهورية. جاءت السلطات وذهبت. كثير من الناس تحدثوا قليلاً، لكنهم لم يتجاوزوا الكلمات. نفذوا الهجمات بسياسات أمنية فقط. واستمروا في المذبحة التي بدأت في ديرسيم. هذا مؤشر على أن عقليتهم لم تتغير".

واعترضت السلطات التركية في وقت سابق 19 شخصاً بينهم نائبان كردبان لرئيس بلدية في إقليم قارص بشمال شرق البلاد في إطار عملية مرتبطة بمكافحة الإرهاب.

ومن بين المعتقلين قادة محليون من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد وأعضاء في مجالس بلدية بالإقليم.

ومنذ الانتخابات المحلية في مارس 2019 والتي شهدت انتكاسة لحزب العدالة والتنمية، عينت السلطات مسؤولين بدلاً من رؤساء البلديات في أكثر من نصف المجالس التي فاز بها حزب الشعوب الديمقراطي البالغ عددها حوالي 65.

أنقرة - قضت محكمة تركية الإثنين بسجن نائبة سابقة من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد أكثر من 22 عاماً بتهم تتعلق بـ"الإرهاب"، في خطوة قال مراقبون إنها تمثل امتداداً لسياسات حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في ملاحقة معارضيه السياسيين.

ودانت محكمة في ديار بكر (جنوب شرق) ليلي غوفن التي جردت من حصانتها البرلمانية في يونيو، بـ"الانتماء إلى جماعة إرهابية" ونشر "دعاية" إرهابية لمسلحين أكراد خارجيين عن القانون.

وشككت أحزاب المعارضة التركية ونشطاء أترك في نزاهة الحكم، قائلين إن "الإرهاب" بات تهمة جاهزة يوظفها الرئيس رجب طيب أردوغان في التخلص من معارضي سياساته.

ولدى حزب العدالة والتنمية 291 نائباً في المجلس الذي يضم 600 مقعد، بينما يسيطر حزب الشعب الجمهوري حالياً على 138 مقعداً فيما لحزب الشعوب الديمقراطي 58 مقعداً، ليظل ثاني أكبر حزب معارض.

واكتسبت غوفن (56 عاماً) اهتماماً دولياً بعدما نفذت إضراباً عن الطعام لمدة 200 يوم في العام 2018 في محاولة لإنهاء عزلة الزعيم الكردي المسجون عبدالله أوجلان من خلال تأمين وصوله إلى أسرته ومحاميه.

وتتهم الحكومة حزب الشعوب الديمقراطي، وهو حزب سياسي قانوني، بأن له صلات بحزب العمال الكردستاني المصنف على أنه تنظيم إرهابي شن تمرداً استمر عقوداً ضد الدولة التركية، وهو ما ينفيه بشدة.

وأثارت حملة القمع هذه استياء جماعات حقوق الإنسان وتسببت في زيادة حدة توتر علاقات تركيا غير المستقرة والاتحاد الأوروبي الذي يشعر بقلق متزايد من السياسات القومية للرئيس أردوغان.

وقالت صبيحة تيميزكان ابنة غوفن إن والدها أدين لتعملها مع مؤتمر المجتمع الديمقراطي المؤيد للأكراد، وهو مجموعة من المجتمع المدني لم تحظرها الدولة التركية لكنها لا تزال تحت المراقبة الدقيقة. ووصفت تيميزكان في تغريدة الحكومة التركية بـ"عدو القانون".

ولم تكن غوفن حاضرة في جلسة المحكمة في مدينة ديار بكر ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق البلاد، ولم يعرف مكانها، فيما أكد فريقها القانوني أنها سيستأنف الحكم.

وأثارت التصريحات والانتقادات التي أطلقتها البرلمانية المعارضة الكردية غضب حكومة أردوغان وأزرها الأهمية والاستخبارية، إذ قالت في

هل يمزق بريكست وحدة المملكة المتحدة

حمى الانفصال عن بريطانيا تتعزز في أسكتلندا وأيرلندا الشمالية



استثمار في الفوضى

والبروتستانت المؤيدين للبقاء تحت التاج البريطاني، والذي أسفر عن مقتل 3500 شخص على مدى ثلاثة عقود. وعلى خلفية ذلك، ينظرون كثير بسلبية إلى الحدود التي ستنشأ من جديد مع جمهورية أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي، رغم سعي الأوروبيين والبريطانيين إلى جعلها غير مرئية إلى أقصى الحدود.

وفي فبراير، رأت زعيمة الحزب القومي "شين فين" ماري لو ماكdonald التي فاز حزبها بالأصوات الشعبية في الانتخابات التشريعية في جمهورية أيرلندا، أن استفتاء حول وحدة الجزيرة قد يعقد في السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة، معتبرة أن بريكست قد "غير قواعد اللعبة".

لكن بالنسبة إلى دبلن، فالأولوية هي الحفاظ على السلام "فالسينااريو الكارثي سيكون فوزاً قصيراً للوحدة، يؤدي إلى رد عنيف من جانب مؤيدي البقاء مع بريطانيا".

الحصول على إذن لإجراء الاستفتاء بموجب القانون الخاص بأسكتلندا. وأما الخيار الآخر، فيتمثل في إجراء الاستفتاء رغماً عن الحكومة المركزية، وإعلان الانفصال من جانب واحد في حال التصويت لصالح الاستقلال.

لكن الخيار الثاني، قد يهدد الطريق لحدوث توتر مع الحكومة المركزية على غرار التوتر الذي حصل عقب إعلان إقليم كتالونيا الاستقلال من جانب واحد، كما يهدد بفقدان تأييد الاتحاد الأوروبي كما حصل مع إقليم كتالونيا الإسباني.

وعادت مسألة توحيد جزيرة أيرلندا لتتصدر المشهد بعد أكثر من 20 عاماً على نهاية مرحلة الاقتتال التي أدمت مقاطعة أيرلندا الشمالية البريطانية.

وأنتهى اتفاق سلام وقع عام 1998 القتال العنيف بين الجمهوريين الكاثوليك المؤيدين لتوحيد الجزيرة،

مع اقتراب انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي رسمياً باتفاق أو من دونه، تدخل المملكة المتحدة مرحلة جديدة من تاريخها يرجح مراقبون أن تكون مثقلة بمتغيرات اقتصادية وهزات سياسية داخلية كبرى، خاصة مع عودة المطالب الانفصالية التي تسعى إلى استثمار فوزى بريكست لتعزيز مواقفها وتغذية توجهاتها.

لندن - يطرح خروج المملكة المتحدة

من الاتحاد الأوروبي (بريكست) تساؤلات حول قدرتها على الحفاظ على وحدتها، فيما عزز تفشي وباء كورونا الرغبات المحلية بالاستقلال في كل من أسكتلندا وأيرلندا الشمالية، وهي مسألة مهددة بالانفجار في أي وقت.

ويرى نائب مدير مركز يورويان ريفورم للدراسات، جون سبرينغفورد، أنه "بالنسبة إلى سؤال ما إذا كان بريكست سيؤدي إلى نهاية المملكة المتحدة، فالأمر ممكن بالتأكيد، وربما هو النتيجة الأكثر ترجيحاً".

ويعتبر الخبير أنه مع اتفاق تجاري مع الأوروبيين أو بدونه، فإن أثر بريكست الذي نفذ في 31 يناير الماضي، سيكون سلباً في مضاعفة الانقسامات المحلية، لاسيما عندما سيتجلى بشكل ملموس، أي اعتباراً من الأول من يناير، تاريخ مغادرة بريطانيا للاتحاد الجمركي والسوق الموحدة الأوروبية في ختام مرحلة انتقالية هدفت إلى تخفيف أثر الصدمة.

وغرقت بريطانيا، المؤلفة من أربع مقاطعات، في انقسام عميق منذ استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي في عام 2016. وفي حين صوتت إنجلترا وويلز لصالح الخروج، أيدت أيرلندا الشمالية وأسكتلندا البقاء.

ولم تقنع مؤيدي الاستقلال في هاتين المقاطعتين، رسالة رئيس الوزراء بوريس جونسون بأن المملكة المتحدة ستزدهر حينما تستدير ظهرها مرة واحدة وإلى الأبد، للاتحاد الأوروبي.

ولم تقنع مؤيدي الاستقلال في هاتين المقاطعتين، رسالة رئيس الوزراء بوريس جونسون بأن المملكة المتحدة ستزدهر حينما تستدير ظهرها مرة واحدة وإلى الأبد، للاتحاد الأوروبي.

وتمثل أكبر مشكلة أمام أسكتلندا في طريق الاستقلال في الزامية حصولها على إذن من البرلمان البريطاني لإجراء استفتاء حول الاستقلال بموجب المادة 30 من القانون الخاص بأسكتلندا.

ويرى مراقبون استحالة صدور إذن من البرلمان البريطاني في ظل سيطرة حزب المحافظين على أغلبية المقاعد. ويعتقد هؤلاء أن مؤيدي الاستقلال في أسكتلندا سيبحثون عن سبل أخرى للانفصال عن المملكة المتحدة حال فوزهم في انتخابات 2021.

ومن بين الخيارات المطروحة، الذهاب إلى المحكمة لإلغاء شرط

لندن - يطرح خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكست) تساؤلات حول قدرتها على الحفاظ على وحدتها، فيما عزز تفشي وباء كورونا الرغبات المحلية بالاستقلال في كل من أسكتلندا وأيرلندا الشمالية، وهي مسألة مهددة بالانفجار في أي وقت.

ويرى نائب مدير مركز يورويان ريفورم للدراسات، جون سبرينغفورد، أنه "بالنسبة إلى سؤال ما إذا كان بريكست سيؤدي إلى نهاية المملكة المتحدة، فالأمر ممكن بالتأكيد، وربما هو النتيجة الأكثر ترجيحاً".

ويعتبر الخبير أنه مع اتفاق تجاري مع الأوروبيين أو بدونه، فإن أثر بريكست الذي نفذ في 31 يناير الماضي، سيكون سلباً في مضاعفة الانقسامات المحلية، لاسيما عندما سيتجلى بشكل ملموس، أي اعتباراً من الأول من يناير، تاريخ مغادرة بريطانيا للاتحاد الجمركي والسوق الموحدة الأوروبية في ختام مرحلة انتقالية هدفت إلى تخفيف أثر الصدمة.

وغرقت بريطانيا، المؤلفة من أربع مقاطعات، في انقسام عميق منذ استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي في عام 2016. وفي حين صوتت إنجلترا وويلز لصالح الخروج، أيدت أيرلندا الشمالية وأسكتلندا البقاء.

ولم تقنع مؤيدي الاستقلال في هاتين المقاطعتين، رسالة رئيس الوزراء بوريس جونسون بأن المملكة المتحدة ستزدهر حينما تستدير ظهرها مرة واحدة وإلى الأبد، للاتحاد الأوروبي.

وتمثل أكبر مشكلة أمام أسكتلندا في طريق الاستقلال في الزامية حصولها على إذن من البرلمان البريطاني لإجراء استفتاء حول الاستقلال بموجب المادة 30 من القانون الخاص بأسكتلندا.

ويرى مراقبون استحالة صدور إذن من البرلمان البريطاني في ظل سيطرة حزب المحافظين على أغلبية المقاعد. ويعتقد هؤلاء أن مؤيدي الاستقلال في أسكتلندا سيبحثون عن سبل أخرى للانفصال عن المملكة المتحدة حال فوزهم في انتخابات 2021.

ومن بين الخيارات المطروحة، الذهاب إلى المحكمة لإلغاء شرط



جون سبرينغفورد
بريكست سيريد الرغبات المحلية في الاستقلال أكثر فأكثر

تحقيق سلام دائم في أفغانستان رهن ملفات تتجاهلها طالبان

بحماية الفئات الأولى بالرعاية في أن تظهر مجدداً العديد من الأخطار التي ظل الأفغان يحاربونها منذ عقود.

وقد تتعرض المجموعات المهمشة، بما في ذلك 79 في المئة من البالغين و17 في المئة من الأطفال الذين لديهم شكل من أشكال الإعاقة، ومجموعات الأقليات مثل الهزارا التي غالبية أفرادها من الشيعة، والللاجئون العائدون، للمزيد من الإقصاء والتهميش على حياتهم.

وسوف تؤدي العودة إلى قوانين وعقوبات طالبان القاسية أيضاً إلى هجرة إضافية للخارج إلى الدولتين الجارتين باكستان وإيران وكذلك إلى تركيا وأوروبا. ومن المؤكد أن هذا الوضع سوف يجعل العودة الطوعية المستدامة إلى أفغانستان أمراً مستحيلاً.

وبينما تمضي المفاوضات قدماً، فإن على طالبان الالتزام بحماية حقوق الفئات الأكثر حرماناً، وأي شيء أقل من ذلك سيحول دون إحلال سلام دائم. وقالت باناهي إنه بينما يواصل الأفغان مواجهة تحديات لا تحصى ولا تعد وهم يتخيلون مستقبلاً أفضل، يتعين على الولايات المتحدة أن تبحث بشكل كامل مخاطر التسرع في إبرام اتفاق سلام، وسحب مفاجئ أحادي الجانب للقوات، وخفض تمويل المشاريع التنموية والإنسانية التي هناك حاجة ماسة إليها، مشيرة إلى أن هذا يعد أمراً جوهرياً لأن طالبان تواصل شن الهجمات وتقييد حقوق المرأة.

الكثير بالفعل ولديهم شعور بالقلق على أزواجهم وأطفالهن ومستقبل أسرهن؛ وماذا يعني السلام بالنسبة للمجموعات المهمشة الأخرى التي قامت طالبان على نحو روتيني بإقصائهم وأفرستهم، وكانوا ضحايا اعتداءاتها؟



رولا غني
لا يمكن أن يكون أي إهدار لحقوق المرأة ثمناً لتحقيق السلام

وستكون لشروط اتفاق سلام تأثيرات بعيدة المدى على النساء والفتيات الأفغانيات اللاتي تحسن وضعهن على مدار العقدين الماضيين.

لكن هناك طريقاً طويلاً يتعين اجتيازه، ففي المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان، لا توجد مدارس ثانوية للفتيات. وتستهدف الحركة باستمرار بهجمات النساء والفتيات والمدارس.

وإضافة إلى ذلك، ترفض طالبان أن تعرب عن موقف محدد بشأن وضع النساء الأفغانيات خلال مشاركتها الرسمية في الحكومة حال تم التوصل إلى تسوية سياسية في الدوحة. ودون التزامات واضحة من جانب طالبان، فإن التقدم الذي حققته المرأة الأفغانية على مدار العقدين الماضيين سيكون في خطر. وسوف تتسبب عودة طالبان إلى السلطة السياسية دون التزامات ملموسة

المتحدة وحركة طالبان، الحكومة الأفغانية والحركة إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.

غير أن هذا الاتفاق به عيوب كبيرة لأنه لم يتضمن تكليفاً بتمثيل المرأة في المحادثات، أو ضمان حماية حقوقها، أو المطالبة بالترام صارم بحماية الفئات المهمشة.

ولم يتم ذكر دعم الأفغان النازحين داخلياً ولا تحسين الظروف والاستعداد لاستقبال اللاجئين العائدين من الخارج.

وتابعت باناهي أن هذه أوجه قصور وأخطاء جسيمة، فيعد مرور ما يقرب من عقدين على الغزو الأميركي عام 2001، لا يزال هناك 2.7 مليون من الأفغان نازحين عبر الحدود، وهم يشكلون أحد أكبر تجمعات اللاجئين في العالم.

وفقاً لباناهي، كانت أفغانستان على مدار سنوات في صدارة قائمة الدول الأقل أماناً في العالم، ومصدراً لمعظم اللاجئين في أنحاء العالم على مدار أكثر من ثلاثة عقود متواصلة حتى عام 2014، مشددة على أن السلام أمر ضروري وتأخر تحقيقه.

ويتحمل الأفغان، بما في ذلك النساء والفتيات، معاناة العنف وتأثيره بعيد المدى فيما يجري قادة حركة طالبان التفاوض مع الحكومة الأفغانية في العاصمة القطرية الدوحة سعياً وراء تحقيق السلام، والسؤال الآن للذات يطرحان نفسيهما هما ماذا سيعني اتفاق سلام للنساء الأفغانيات اللواتي خسرن

وتجاوزت تبعات ذلك حدود أفغانستان، إذ أن استقرار المنطقة برمتها على المحك، وكذلك إيجاد حل دائم للملايين من اللاجئين الأفغان.

ويريد الأفغان أنفسهم السلام، وترغب معظم دول المجتمع الدولي، وأكثر رغبة في ذلك الولايات المتحدة، في إنهاء الصراع في أفغانستان في أسرع وقت ممكن. لكن ما هو الثمن؟ ودفع اتفاق تم إبرامه في 29 فبراير الماضي بين الولايات



لقتان من التحول إلى ضحيتي سلام